

البرامج التعليمية بين حتمية التقييم وضرورة التقويم

د. زوير دغمان

أستاذ محاضر قسم - أ -

جامعة محمد الشريف مساعدي

إن من أهم الأمور التي يجب تمحيص النظر فيها وتغييرها جذرياً، هي أمور التعليم عامة والتعليم الجامعي بخاصة، لأنه للمرة الأولى في التاريخ الإنساني المسجل نجد أن بقاء المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على الجامعات ومخرجاتها، ولأن التعليم الجامعي يعني الفكر، والفكر يعني الأبحاث العلمية، والأبحاث العلمية تعني التقدم والتكنولوجيا، وحتماً فإن توقف أمة عن التفكير يكون مصيرها التداخي والاضمحلال والانهيار، فالجامعة مطالبة بمواكبة التغيرات والتحولات الحاصلة بحكم موقعها ومكانتها المؤسسية في المجتمع، حيث أصبحت السلطات الوطنية والمؤسسات التعليمية بصدد إدخال تغييرات عميقة في البنى والأشكال المؤسسية للتعليم الجامعي، وكذلك في أساليب التدريس والبحث العلمي مع تنامي الوعي بضرورة توشي الطرائق التعليمية الشاملة للتخصصات وتعددتها، والتدريب وأيضاً إجراء البحوث والتقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات وسبل الاتصال الجديدة لذلك فإن من الأهمية للأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى الجامعات، أن تعيد النظر بمواقعها الحالي، وتحدد التصورات والتوقعات لرسم سياستها التعليمية وتحدد أهدافها المستقبلية لمختلف نشاطاتها ومهامها كي تصل إلى المستقبل بكامل استعداداتها دون الاصطدام بمرحلة تؤدي إلى التخبط والتشتت بشكل يكون واقع مفروض وتكون منقادة لأنظمة خارجية تفرض عليها أسسها ومبادئها الخاصة نتيجة موجات التغير والتطور السريع وفي السياق نفسه من التساؤلات التي تعد بدائل وتوقعات مستقبلية للتعليم الجامعي، لأجل مواجهة التغيرات المستقبلية، وفي الوقت نفسه تدعو الحاجة إلى التغير والتطوير والتفكير في الأخذ ببعض الاستحداثات العالمية في الدرجات العلمية الجامعية، وضرورة إعادة النظر ببرامج إعداد الطلاب وأساليب التعامل معهم بما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة التي ينظر إليها كتطلعات مستقبلية في التعليم الجامعي، والعمل على تطوير نفسها وتحديث أساليبها، لما يتناسب مع تغيرات العصر السريع كل هذا من أجل مواكبة جودة التعليم والبرامج التعليمية مما يدفع خريجي الجامعة للسير على الطريق الصحيح والسريع للتصنيع وما يتصل به من تقدم علمي وتكنولوجي، في كل مناطق الجامعة تقريباً.

Résumé :

L'une des choses les plus importantes qui doivent être examinées et radicalement modifiées c'est l'enseignement en particulier et l'enseignement supérieur en général c'est la première fois dans l'histoire humaine qu'on trouve qu'une société compte totalement sur les universités et leurs cadres , Parce que l'enseignement supérieur signifie pensée et pensée signifie recherche scientifique et cette dernière signifie modération et technologie Et forcément lorsque une nation s'arrête de penser son destin sera forcément la détruite La décadence et l'effondrement . L'université est demandée de continuer à suivre le rythme des transformations en vertu de sa place dans la société. Aujourd'hui les autorités nationales et les institutions d'enseignants e processus d'apprentissage pour des changements profonds dans les méthodes des institutions de

l'enseignement supérieur, et de la recherche scientifique des multiples méthodes d'enseignement de la formation et aussi l'importance des recherches scientifiques et des nouvelles méthodes de communication, parmi les importants rôles et les responsabilités désignés aux universités est de revoir, déterminer les perceptions et les attentes et de définir les objectifs futurs pour les différentes activités afin d'atteindre l'avenir avec des préparatifs complets sans phase de collision conduisant à la dispersion. Afin de répondre aux futurs changements et en même temps au développement. L'obligation de revoir les méthodes d'enseignements et travailler à moderniser ses méthodes pour maintenir la qualité des programmes d'éducation et d'enseignement, poussant les diplômés universitaires à marcher sur la bonne voie des progrès scientifiques et technologiques dans tous les domaines de l'université.

مقدمة :

ما كان للحكومات والأفراد أن يزيدوا من إنفاقهم على التعليم لولا العائدات المادية التي ستُجني من التعليم، بغض النظر عن العائدات غير المادية التي تفوق المادية قيمة، كما تؤكد ذلك من بحوث عائدات التعليم التي بصرت المربين والسياسيين والاقتصاديين بمبررات الإنفاق عللا التعليم بالنظر إلى العائدات من التعليم التي يجنيها المتخرج والمجتمع، وبمساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكنت المسؤولين على نظام التعليم من التعامل الرشيد مع موارد التعليم البشرية والمادية، وسبل استغلالها الأمثل في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية واستخدام معايير الكفاءة والإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة، ورفع فعالية الأداء، والحكم على ما أنجز وتحقق، تلك النتائج التي دعمت الإحساس المتزايد بأن التعليم ككل في أزمة وإن أزمة التعليم في الجزائر هي جزء من الأزمة الوطنية نفسها ولكن تعاضدها في الجزائر يرجع إلى الالتزامات والتضحيات التي قدمتها الدولة خلال السنوات الماضية وذلك من أجل التصدي للإخطار حيث إن الأزمة التي يتعرض لها التعليم اليوم في الجزائر تستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية والاجتماعية له على أنه استثمار حقيقي له عائد اجتماعي شأنه في ذلك شأن القطاعات الإنتاجية الأخرى .

يعرف المنهج على أساس شكل أو أسلوب الإجراءات الذهنية التي تدور بين طرفي عملية المعرفة بمعنى ادق العقل المتقدم والأشياء المحيطة به أما النماذج العملية فهي تعرف على أنها تلك النماذج النظرية التي يقتصر دورها فقط على الاسترشاد بها في فهم وتفسير الواقع المستهد، بل تجاوز ذلك إلى قدرتها على التنبؤ في شأن الواقع المستهدف وذلك في الأجل القصير طالما لم يطرأ على وضعيات وأوضاع بيئتها الاجتماعية تغيرات تؤثر على سلوكيات الجماعة ذلك أن النماذج العملية توصف بأنها محددة ولأن فروضها مصورة من واقع مصور ومحدد زمانا ومكانا وهي بالضرورة تكون مؤقتة تبعاً للتغيرات التي تطرأ في الواقع المستهدف فعندئذ تقف صلاحيتها كأداة ذهنية للفهم والتفسير والتوقع إن البرامج العامة كبرامج التعليم والتدريس لا تأتي من فراغ أو من دون هدف معين، إنما تصنع استجابة لمطالب طلابية في المجتمع بشكل عام أو شريحة منه في جامعة أو مؤسسة تعليمية ما، لحل مشكلة محددة أو تحقيق منفعة عامة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة أو صنع البرنامج المطلوب فقط بل إن الأهم من ذلك والأخطر هي مرحلة تنفيذ البرامج التعليمية بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المحددة لها دون إسراف أو تبذير في الجهد البيداغوجي أو التنظيمي أو التعليمي أي تحقيق الكفاءة والفاعلية في التنفيذ إذ أن دقة اختيار البرامج التعليمية والدراسية وحسن صياغتها وفعاليتها ليس هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه

للحصول على النتائج المنشودة بل يلزم أن يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة والجودة لتحقيق تلك النتائج البيداغوجية والتعليمية والدراسية ذلك أن القرارات التي تنتج عن السياسات العامة والتي تخص البرامج التعليمية فما هي إلا حصيلة أخذ وعطاء وتجاذب وتنافر وصراع، حيث تعد مساومة بين مختلف مراكز القوة والتأثير في المجتمع وتزداد صياغة سياسة البرامج التعليمية تعقيدا في ظل حالة من عدم التأكد والغموض مما يستوجب توخي التدريجية والمرحلية للوصول الى اتفاق في المسائل محور الاختلاف في مختلف البرامج والمناهج التعليمية وعلى هذا الأساس يمر اعداد البرامج التعليمية سواء الجامعي او الثانوي او الاعدادي بمراحل او خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل والتصرف وهي بمثابة خطوات إجرائية تسهم في اخراج مفهوم البرامج التعليمية من اطاره النظري او الاكاديمي لربطها بالقواعد والبيئة المطبقة فيها .

مشكلة الدراسة:

حتى تتوافر الرؤية الصحيحة والقدرة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات منها بالذات على تحقيق حاجاتها الأساسية فإن عليها أن تضع في اعتبارها دائماً الفهم الصحيح لعدد من التساؤلات المطروحة حول طبيعتها البنيوية وشخصيتها ووظيفتها التنموية وعليه يمكن صياغة الاشكالية التالية كيف يمكن تقييم وتفعيل برامج التعليم حتى تكون مكونا استثماريا موضح الجدوى من دراسة عوائد التعليم حتى تنفع في تحقيق المطلوب مستقبلا ولماذا لا تكتفي المؤسسات التعليمية او التربوية في تحقيق ما ينبغي تحقيقه ضمن التطلعات المستقبلية؟ وما هي الإجراءات الواجب أخذها حتى تحقق البرامج التعليمية اكبر منافع لنفس التكاليف أو تحقق نفس المنافع بأدنى التكاليف لتخدم أهدافها والأهداف الطلابية على حد سواء ضمن مظاهر التغيرات التكنولوجية العالمية السريعة؟ فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير على الصعيد النظري والتطبيقي نظرا لحجم أهميتها في كيفية صياغتها بمعنى برامج تعليمية ونظام تعليمي قادران على توفير جميع العناصر اللازمة التي تقود إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ظل متغيرات العالم وفي ضوء متغيرات محلية من جهة ومن زاوية أخرى كونها تطرح هي الاخرى تساؤلات فرعية حول سبل الارتقاء بمستوى النوعية الأدائية للحصول على نوعية أرقى وعاملا من العوامل المثلى لتطوير الفرد والرقى به لكن هل يكفي أن نقف عند طبيعة البحث العلمي دون التفكير في أهدافه وقيمه حيث ان هذا المفهوم الفكري جلب اهتمام العديد من الباحثين في ميدان البحث العلمي ذلك أنّ جدية البحث العلمي تفترض العزلة له بكل مقاساته، وتفترض توفر الإمكانيات بكل ما تحمله الكلمة من معنى كالجامعات، ومخابر البحث وبرامج تعليمية بيداغوجية بل وأصبح البحث العلمي في الوقت الراهن لا يتوقف فقط على الوسائل التكنولوجية وتطويرها إنما يتعداها إلى تنمية وتطوير العقل الذي يتلقى المعرفة بواسطتها، وتوصيلها بكيفيات ممنهجة للمتلقى لاسيما الجودة في مختلف البرامج التعليمية فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة محاور رئيسية مقترحة وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا المقال ومناقشتها ضمن أبعاد مختلفة توضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي كل واحد منهما في محور مستقل حيث يتناول البعد الأول المحور الأول مسألة تعزيز عملية تقييم البرامج التعليمية من خلال مفهوم عملية التقييم والتقييم وتمكينه من أداء المهام اللازمة التي تمكنه من تحقيق تنمية

اقتصادية فضلا عن مفهوم البرنامج التعليمي كخطة تعليمية يتم وضعها لمتعلم او لصف تعليمي أو لمؤسسة تعليمية والذي تدعو الحاجة إليه في مجال التنمية الاقتصادية إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذلك انه لا يمكن الاضطلاع بجميع هذه المتطلبات الأساسية على نحو فعال بدون التعرض لأهمية تقويم وتقييم البرامج التعليمية .

ويتناول البعد الثاني، المحور الثاني مسألة مفهومية طرق وكيفية تطبيق الإجراءات العامة للتقويم والتقييم الكلي للبرنامج التعليمي حيث أن عملية التقييم تمر بالعديد من الخطوات أو المراحل لتصحيح المسار باتخاذ جل الإجراءات التصحيحية اللازمة للمسار التعليمي لتصويب الاداء باتجاه تحقيق الأهداف وإنجاز الأنشطة وفق ما هو مخطط لها

هدف الدراسة:

كان من ضمن أهدافنا في هذا المقال هو محاولة إبراز أهمية عملية تقييم وتقويم البرامج التعليمية بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا لما له من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ذلك انه أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في الفرد والذي يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية مما يستدعي وجوب تقويم البرامج التعليمية باستمرار لضمان سيرها فيما خطط لها و الاستفادة من نتائج التقويم للتغذية الراجعة وبالتالي يكون الإنفاق على التعليم الجامعي او التربوي من الأمور التي لها ما يبررها نظرا لمساهمة في النمو الاقتصادي بهدف تحقيق أكثر كفاءة أو فاعلية التي يحتاج إليها النظام التعليمي والذي يعد من أولويات الدولة في المجتمع باستخدام جل التدابير والاجراءات .

اهمية الدراسة:

إن للتعليم الجامعي أغراضا ومسؤوليات عالمية إزاء البيئة المحلية وتتمثل الأغراض بنقل المعرفة وتوليدها والعمل على تقدمها وتنمية شخصيات الطلبة، والإعداد المهني وتلبية الحاجات الاجتماعية الأخرى، في حين تتمثل مسؤوليات الجامعة اتجاه البيئة المحلية بالتحديد والتنمية الاجتماعية والتوجيه السياسي، والتوعية السياسية والاجتماعية والعلاقات العامة، حيث أن تلك الأغراض والمسؤوليات يمكن أن تتحقق عن طريق وظائف التعليم الجامعي كالتدريس وذلك في مختلف المستويات والدرجات العلمية والبحث العلمي كشرط العناية بالبحوث الأساسية والتطبيقية بشكل متوازن وكذلك التربية أي تنمية القدرات العقلية والسمات الخلقية ،كما يساهم التعليم في الكشف عن المواهب الكامنة عند الأفراد وينميها، فالانفاق على التعليم يشبه الانفاق على الاكتشافات، فكما أن الاستثمارات في الكشف عن البترول واستخراجه يعد أمرا مجزيا، فأیضا الاستثمار في نظام تعليمي يأخذ في حسابه الكشف عن المواهب الانسانية يعد من الأمور المحزية باستعمال تلك البرامج التعليمية او التربوية التي تعد حجر الزاوية في النظام التعليمي.

فرضية الدراسة:

من اجل الإجابة عن هذه التساؤلات يتم الانطلاق من فرضية أساسية مفادها التأكيد على ضرورة وحتمية ترشيد التعليم باستخدام متطلبات تقييم برامجه البيداغوجية والتعليمية والتي تعد من أهم العوامل الاساسية التي ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ان الدولة بحاجة إلى نظام اقتصادي كفاء يتماشى وفق لمتطلبات

بيئة تعليمية إيجابية، راقية تتماشى مع ضرورات التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال إعادة ومراجعة سياستها باتجاه تقييم البرامج التعليمية والبيدغوجية والمصروفات الجامعية والرواتب والمنح الدراسية وما يتبعها .

المحور الأول: عملية تقييم البرامج التعليمية مفهومها وأهدافها

أولاً: مفهوم عملية التقييم

التقييم يعني تقدير قيمة شيء معين بالمقارنة مع شيء آخر فتقييم البرامج التعليمية هو مقارنة النتائج المتحققة فعلاً مع الأهداف المرسومة لها من خلال المواسم الدراسية هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية فإن تقييم البرامج العامة التعليمية شأنه شأن الاصطلاحات الأخرى التي تبارى الباحثون والمختصون في تعريفها فقد عرف على أنه أي نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم الفعاليات المرتبطة بالسياسات التعليمية وأثرها من خلال البرامج الفعلية المصاحبة للتقييم فيرى آخر بأن تقييم البرامج العامة التعليمية سواء جامعية أو تربوية أو اعدادية أو غيرها من جل مراحل الدراسة هو إتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة وبرامجها التعليمية التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة والفاعلية في أداء المتخرجين وبمعنى ادق التقييم هو العملية التي يقوم بها الفرد أو تقوم بها الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف المنهج وكذلك نقاط القوة والضعف به¹؛ حتى يمكن تحقيق الأهداف بأحسن صورة ممكنة ولا تنحصر عملية التقويم في تشخيص الواقع، بل تمتد إلى وضع تصور لعلاج نواحي القصور التي كشفت عنها عملية التشخيص في البرنامج، إذ لا يكفي أن تحدد أوجه القصور وإنما يجب العمل على تلافيها ، والتغلب عليها ، للوصول إلى أفضل أداء ، وأحسن إنتاج ممكن.

ثانياً: مفهوم البرنامج التعليمي

هو خطة تعليمية يتم وضعها لمتعلم فرد، أو لصف تعليمي، أو لمؤسسة تعليمية، أو لعدد من المؤسسات التعليمية يستغرق تنفيذها يوم دراسي واحد، أو بضعة أيام، أو فصل دراسي، أو عام دراسي كامل، أو أكثر من ذلك حيث تضم تلك الخطة مجموع الخطوات والإجراءات والدروس والأنشطة التي يجب على المتعلمين تلقيها وتعلمها داخل حجرات الدرس أو خارجها وذلك في مدة زمنية محددة. فيقال بأن المنهج المدرسي يحتوي على برنامج للتربية الإسلامية وآخر للغة العربية وثالث للعلوم، ورابع للرياضيات ... وهكذا.²

نستخلص مما سبق ان التقييم هو عبارة عن إتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت البرامج التعليمية جديدة بالتنفيذ أو الاستمرار ومعرفة الانحرافات أو الابتعادات بين النتائج المتحققة والأهداف المخططة لها من طرف لجان خاصة مكلفة من وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية أو خبراء من مؤسسات تربوية أخرى تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة من تعديل أو تبديل أو إلغاء أو تأجيل، وعليه فإن التقييم يمكن أن يستخدم للحكم على مدى نجاح برنامج معين في تحقيق الأهداف المرسومة له قبل إقرار أو تنفيذ ذلك البرنامج، كما أنه يستخدم أيضاً للمقارنة بين النتائج المتحققة من تنفيذ برامج معينة مع النتائج المتوقعة منها، لمعرفة مدى جدوى استمرار تلك البرامج التعليمية أو الأفكار أو المناهج قيد التقييم وهذا يعني أن تقييم البرامج التعليمية العامة يمكن أن تكون قبل المواسم الدراسية أو أثناء أو

بعد التنفيذ .³ فالبرنامج يشكل تحديدا أو ترجمة إجرائية للسياسات العامة للبلد، فالبرنامج التعليمي هو الذي يعطي مدلولاً ملموساً للسياسة العامة من خلال السقف الزمني الذي يمكن أن يغطيه، ثم التكلفة المالية للبرنامج التعليمي، ثم الإجراءات ذات الطابع المسطري أو القانوني المصاحب للبرنامج التعليمي حيث البرنامج التعليمي يعد أقل درجة من السياسة العامة، فهذه الأخيرة يمكن أن تتكون من مجموعة من البرامج المتجانسة لخدمة هدف واحد، مثلاً سياسة الإصلاح التعليمي الجامعي أو التربوي يمكن أن تتكون من برنامج خاص لضم نظام تعليمي كفو، برنامج آخر لتوزيع الأطوار الثلاثة الجامعية برنامج محدد لتوسيع مساحات القطب الجامعي، والنظم الإدارية كبرنامج لتحسين فعالية الخدمات الجامعية ثم برنامج لتحقيق الاكتفاء التعليمي والتربوي وكل هذه البرامج هي مكونة لسياسة الإصلاح التعليمي العام

أما الخطة فهي الوثيقة التي تتضمن البرامج المختلفة التي تعبر عن قرارات للدولة وإذا ترتيب هذه المفاهيم الثلاثة يمكن أن نضع السياسة العامة كإطار عام توجد فيه خطط أو خطة، ثم داخل هذه الخطة أو الخطط توجد برامج تعبر عن الطابع الإجرائي لقرارات الدولة، وبالتالي يمكن توضيح مخطط البرنامج التعليمي بالشكل الموالي :

الشكل رقم 01 : مخطط البرامج التعليمية :



المصدر من اعداد الباحث

ثالثاً: أهداف عملية تقييم البرامج التعليمية

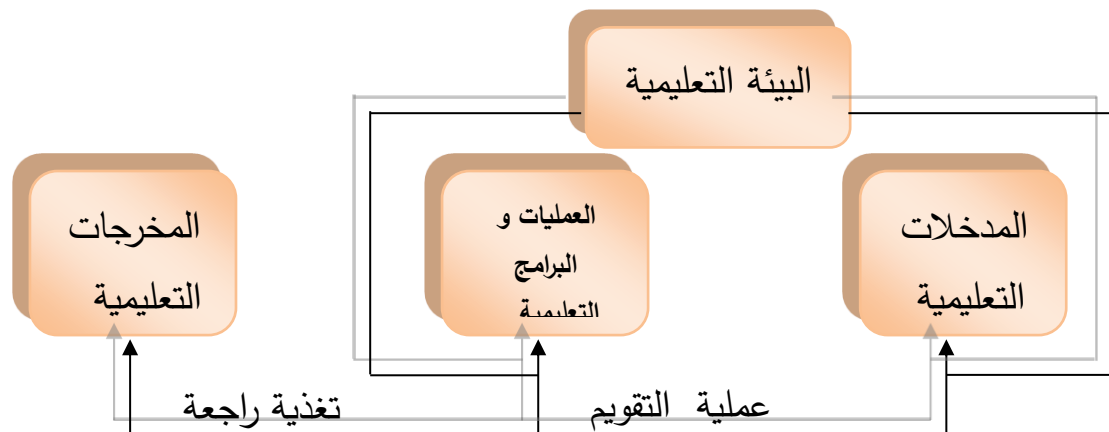
تعد عملية تقييم المناهج التعليمية والدراسية أو البرامج التعليمية نشاط علمي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف نستطيع ان نذكر أهمها: ⁴

- ✓ معرفة فهم المتعلم لما درسه من حقائق ومعلومات معرفة مدى نمو قدرة المتعلم على التفكير الناقد.
- ✓ معرفة مدى نضج المتعلم من خلال تلك البرامج البداغوجية والتعليمية ومعرفة ما تكون لدى المتعلم من اتجاهات وتقدير.
- ✓ الكشف عن حاجات المتعلمين وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم والوقوف على مدى قدرة المتعلم على المواءمة بين نفسه والمواقف الاجتماعية.
- ✓ اكتشاف الانحرافات أو الابتعادات التي يمكن أن تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في المسار البيداغوجي والتعليمي أو الدراسي.
- ✓ التحقق من مستوى أو درجة النجاح التي وصل إليها المشروع التعليمي أو البرنامج التدريسي في حل المشكلة أو تحقيق المنفعة المقصودة للطلبة.
- ✓ معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة المخصصة، لهذه البرامج التعليمية أو الدراسية داخل المؤسسات التعليمية مع التأكد من أن المؤسسات التعليمية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج التعليمية والدراسية كل حسب الدور المرسوم لها وحسب النظام الداخلي للمؤسسة الجامعية والتربوية.
- ✓ معرفة التكلفة المباشرة وغير المباشرة المادية والاجتماعية للبرامج التعليمية قيد التنفيذ.
- ✓ الربط بين الخطة الموضوعية وأهدافها ونوع العمل الذي يقوم به المتعلم ومقداره وتحديد ما إذا كان البرنامج قد تم تنفيذه كما خطط له.
- ✓ مساعدته القائمين والساهرين على التعليم للوقوف على مدى نجاح تعليم المتعلمين وتربيتهم ومساعدة المؤسسات التعليمية على معرفه مدى ما حققته من رسالتها التربوية.
- ✓ الوقوف على مدى الاتصال بين أهداف المؤسسة التعليمية وحاجات المتعلمين وحاجات البيئة المحلية واستخدام التقويم كأداة لتحسين المنهج الدراسي ليزداد تماشياً مع مستوى المتعلمين وطبيعتهم العامة
- ✓ التعرف على نقاط القوة والضعف في إعداد المتخصصين بالبحث والتدريس واتخاذ القرارات التي تتعلق باستمرار البرنامج أو تعديله أو التوسع فيه أو إلغائه.
- ✓ التحقق من أن البرنامج التعليمي يلبي احتياجات معينة والتحقق من كفاية الأداء والخدمات المقدمة للطلبة او المتمدسين.
- ✓ التحقق من ملائمة الأهداف وإمكانية تحقيقها وتكلفة تحقيقها مع تحديد مستوى البرامج التعليمية من حيث الجودة.

- ✓ معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة المخصصة، لهذه البرامج التعليمية أو الدراسية مع التأكد من أن المؤسسات التعليمية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج التعليمية والدراسية كل حسب الدور المرسوم لها.
- ✓ اكتشاف الانحرافات أو الابتعادات التي يمكن أن تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في المسار البيداغوجي والتعليمي أو الدراسي.
- ✓ معرفة التكلفة المباشرة وغير المباشرة المادية والاجتماعية للبرامج التعليمية قيد التنفيذ.
- ✓ التحقق من مستوى أو درجة النجاح التي وصل إليها المشروع التعليمي أو البرنامج العام في حل المشكلة أو تحقيق المنفعة المقصودة للطلبة.
- ✓ معرفة مستوى الكفاءة والفاعلية التي حققتها الأجهزة المنفذة المسؤولة عن تنفيذ البرامج التعليمية والبيداغوجية أو المشروع التعليمي لموضوع التقييم اتجاه الطلبة أو المتدربين داخل المؤسسات التعليمية⁵
- ✓ نجاعة النظام التربوي والتعليمي في علاقة بحاجيات سوق الشغل مع تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا بإصدار مجموعة من الدلائل العملية.
- ✓ مراجعة نظام التقييم للامتحانات على ضوء بيداغوجيا الإدماج مع إرساء مقاربة بيداغوجية جديدة
- ✓ البحث المستمر على تحسين وتصحيح وتحديث البرامج التعليمية والانتقال من مستوى صراع الأفكار والقناعات إلى امتحان الأفعال والنتائج التعليمية الفعلية.
- ✓ تفعيل التعلّيمات المتصلة بالحياة المدرسية والجامعية على مستوى التدبير.
- ✓ مواصلة إدماج تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات التعليمية في إطار برنامج تعليمي حديث.
- رابعا: أهمية تقويم وتقييم البرامج التعليمية**
- تكمّن أهمية تقويم وتقييم البرامج التعليمية في:
- ✓ الكشف عن مواطن القوة والضعف في البرامج التعليمية لكي يتم تعزيز جوانب القوة وتلافي جوانب الضعف والوقوف على واقع البرامج الفعلية وتشخيص المشكلات الموجودة فيها.
- ✓ الاستفادة من نتائج التقويم للتغذية الراجعة للبرامج من حيث تعديل البرنامج أو الاستمرار فيه أو حذفه.
- ✓ دراسة الجدوى الاقتصادية للبرامج التعليمية بالمقارنة بين الكلفة والفاعلية ومعرفة ما تم تحقيقه من الأهداف الموضوعية لهذه البرامج التعليمية.
- ✓ وجوب تقويم البرامج التعليمية باستمرار لضمان سيرها فيما خطط لها ونتائج التقويم لأي برنامج تعليمي يمكن أن يفيد كل من المعلم والمتعلم حيث ما يستفيدة المعلم من نتائج عملية التقويم حيث:
- ✓ تمدّه بمعلومات كافية متعلقة بالمتعلمين وتوضح له الأهداف وتنقحها وتجعلها أكثر واقعية.
- ✓ تساعد المعلم في كيفية تحقيق الأهداف التعليمية وتساعد المعلم في تقييم طرق التدريس والوسائل والخبرات التعليمية المستخدمة أما ما يستفيدة المتعلم من نتائج عملية التقويم فهي تساعده في توصيل الأهداف التعليمية وتزيد

من دافعيته وتشجعه على الاستدكار والمراجعة لاسيما ان تمدّه بتغذية راجعة وبالتالي يمكن توضيح المغزى من عملية التقييم والتقييم للبرامج التعليمية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02 : الآليات التي يمر بها البرنامج التعليمي من خلال عملية التقييم



المصدر : من اعداد الباحث

المحور الثاني: الإجراءات العامة لعملية التقييم والتقييم الكلي للبرنامج التعليمي

إن عملية التقييم هي عملية علمية هادفة تنجز من قبل جهة أو عدة جهات وتمر بالعديد من الخطوات أو المراحل التي تعبر كل خطوة واحدة منها أو أكثر عن إجابة لواحدٍ من التساؤلات التالية :⁶

ماذا نقيم ؟ وكيف يتم التقييم ؟ لماذا نقيم ؟ فالخطوة الأولى في عملية التقييم هي تعيين أو تحديد البرنامج المراد تقييمها من قبل الفريق أو اللجان المختصة أو الجهة المكلفة بالتقييم، إذ أن من الصعوبة بإمكان قيام فريق واحد بتقييم مجموعة من البرامج التعليمية في وقت واحد، وعليه فإنه لا بد من أن يعرف المكلفون أو المسؤولون عن التقييم ما هو البرنامج محل التقييم ؟ ولابد أن يحدد توقيت البدء بالتقييم والانتهاؤه منه لتقليل التكاليف، وضمان سرعة إنجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان واختصار الجهد، والوصول بالتالي إلى تحقيق الكفاءة في عملية التقييم ذاتها، أما الخطوة الثانية فإنها تتعلق بكيفية إجراء عملية التقييم، وتتضمن عدداً من الخطوات الفرعية متمثلة في وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها .

أما الخطوة الثالثة، فإنها تتعلق باتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة، إذ أن الغاية من التقييم لا تنتهي عن معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط، بل الأهم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الإجراءات التي تقتضيها كل حالة أو يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف وإنجاز الأنشطة وفق ما هو مخطط لها، خصوصاً إذا ما تم التقييم قبل وأثناء التنفيذ أما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فإنه يمكن الاستفادة منه في تنفيذ البرامج التعليمية أو التدريسية اللاحقة من جهة، وتحديد الأشخاص أو الجهات المسؤولة عن الانحراف إن وجد، وأسبابها لغرض معالجتها من جهة ومن ثم مساءلة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة

أخرى، حيث نستطيع ان نحصل ما قد سبق في العديد من التدابير والإجراءات التي تخص عملية التقويم للبرامج التعليمية على شكل بنود :

1. الإجراءات العامة للتقويم الكلي للبرنامج :⁷

- أ- وضع محكات التقويم المتمثلة في الأمور التالية :
 - متطلبات تحقيق معايير جودة البرامج (مقاييس التقويم الذاتي للبرامج)
 - نواتج التعلم المستهدفة المحددة في وثيقة البرنامج .
 - الاطلاع على المؤشرات التي ينبغي جمعها .
 - تحديد المقارنة المرجعية .
- ب- جمع البيانات وتحليلها كمياً ووصفياً ويمكن اتباع الإجراءات التالية :
 - بناء المقاييس والأدوات.
 - تحديد المصادر وجمع البيانات النوعية والكمية، ومنها تقرير المقرر وتقرير الخبرة الميدانية والتقرير السنوي للبرنامج.
 - تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
 - تحليل مؤشرات الأداء وتوثيق الأدلة.

2. تطوير برنامج جديد :

قد تنشأ الحاجة في البرنامج الأكاديمي في الكلية إلى استحداث برنامج جديد، ويترتب على ذلك الدخول في عملية تطوير برنامج جديد وتعنى هذه العملية بإعداد البرنامج كوثيقة متكاملة تعنى بوصف جميع العمليات التعليمية والإدارية من مقررات وأنشطة والتأكد من جودته ومناسبته لمستوى ونوع الشهادة الممنوحة للمعايير العامة والمعايير المهنية الوطنية، ومن هذا المنطلق فخارطة الطريق للاعتماد الأكاديمي تقدم الخطوط العريضة لاستحداث برامج جديدة حسب متطلبات سوق العمل .وفي هذا الإجراء يتم توثيق البرنامج الأكاديمي كوثيقة مكتوبة وموثقة لعملية التعليم والتعلم، فتتم مراجعة البرنامج كاملاً في ضوء رؤية ورسالة البرنامج التي تم تحديدها في الخطوة السابقة، وفي ضوء المعايير المحددة من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي للبرامج، والإطار الوطني للمؤهلات سواء لغرض استحداث برنامج جديد .

3. تشكيل لجنة التطوير :

يتم تطوير البرنامج حسب الإجراءات التالية حسب حالته وذلك بتشكيل لجنة داخل البرنامج لتقديم مقترح استحداث برنامج، ويناقش في مجلس البرنامج وعندما تتم الموافقة عليه يتم رفعه لمجلس الكلية وبعد الموافقة عليه يتم رفعه لوكالة الشؤون التعليمية.

4. التخطيط لاستحداث برنامج : 8

يتم التخطيط لعملية توصيف برنامج جديد عن طريق فريق عمل مهمته التخطيط لعمليات التقييم لمدى الحاجة لاستحداث برنامج، مما يوفر تطوير ودعم لجميع المستفيدين من البرنامج ودعم حس المسؤولية تجاه البرنامج المطور أو المستحدث ويكون هذا التخطيط منطلقاً من لجنة مكونة ممن ينتمون للبرنامج حيث يؤخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

أ- رئيسة القسم هي المسؤولة عن الإعداد والتوجيه والتنسيق والدعم لجميع الأنشطة والأعضاء وحل الصعوبات التي تواجههم والمسؤولة عن توثيق عملية التخطيط لاستحداث برنامج جديد ووضعها حسب نماذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي .

ب- استاذة المقرر مسؤولة عن كون توصيف المقرر متوافق مع أهداف البرنامج ومع نماذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ومتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات، وما تم تحديده كنواتج تعلم وأن المقرر يتناسب كجزء من البرنامج المطور.

ت- عملية التخطيط لاستحداث برنامج تتطلب التوسع في المصادر المعلوماتية وتوثيقها حيث يجب أن تتضمن استشارات خارجية لبرامج مناظرة أو هيئات اعتماد معترف بها، واستطلاعات رأي تشمل أعضاء هيئة التدريس والطالبات والأهالي والمستفيدين في المجتمع المحلي (سوق العمل).

5. البدء بمشروع توصيف البرنامج :

بعد الموافقة على البرنامج المقترح يتم الاعلان عن بدء الكلية لاستحداث برامجها عن طريق تعيين فرق عمل لتقويم البرامج من أعضاء البرنامج المستهدف للتقويم، حيث تقوم الكلية بوضع آليتها في توفير الدعم لهذه اللجان سواء كانت مادية أو بشرية .

6. مراحل استحداث أو تقويم برنامج :

بعد الموافقة على المشروع المقترح للبرنامج يتم ترجمة جميع المبادئ التي وضعت، وذلك لبلورة البرنامج الى إجراءات فعلية توثق خلال عملية التقويم وتأخذ بالاعتبار التالي:

أ- تجانس مقررات وأنشطة البرنامج لتحقيق أهداف البرنامج بحيث تكون الأنشطة والمقررات تتخذ جانب المنطقية في تتابع هذه المقررات والأنشطة مما يضمن حصول الطالبة على التجربة المثلى التي تهيئها للعمل وتخدم أهداف البرنامج

ب- تتابع المقررات والأنشطة في البرنامج يتمحور حول مخطط للتدرج التصاعدي في مجالات التعلم الخمسة (المعرفة، الإدراكية، مهارات التعامل مع الآخرين وتحمل المسؤولية، مهارات التواصل وتقنية المعلومات والمهارات العددية، المهارات الحركية النفسية) .

ت- توافق البرنامج مع الإطار الوطني للمؤهلات من حيث المستوى التعليمي للبرنامج وتصنيفه (دبلوم جامعي متوسط، دبلوم، البكالوريا، الدبلوم العالي ، الماجستير، الدكتوراه) .

- ث- عدد الساعات المحددة للبرنامج بحيث لا تقل ولا تزيد عما هو محدد في الإطار الوطني للمؤهلات.
- ج- توازن البرنامج من حيث الاخذ بالاعتبار توازن اتساع نطاق المقررات ومدى تعمقها في التخصص وتوازن المجال النظري والعملي فيها وتوازن المهارات المكتسبة ونواتج التعلم المحددة من قبل البرنامج .
- ح- قابلية البرنامج لإعداد خريجات تتناسب مهارتهن وكفايتهن مع سوق العمل.
- خ- تحديد الاستراتيجيات وطرق التدريس المناسبة لتحقيق نواتج التعلم المحددة في البرنامج .
- د- تحديد طرق التقييم المناسبة لمدى تحقق نواتج التعلم في البرنامج والتي تقيس من فعالية استراتيجيات التدريس المستخدمة لتحقيق هذه النواتج.
- ذ- التأكد من العلاقة التكاملية بين المقررات والبرنامج عن طريق تحديد ارتباط كل مقرر بنواتج التعلم المحددة للبرنامج .
- ر- التأكد من ارتباط المقررات برؤية ورسالة البرنامج، وكذلك ارتباطها برؤية ورسالة الكلية والجامعة.
- توفر أعضاء هيئة تعليمية لتدريس المقررات وتناسب مؤهلاتهم مع المقررات المدرسة في البرنامج حيث يجب أن تتبع عملية تطوير البرنامج منهجاً محدداً قائم على المرحلية والعناية بكل مرحلة والجدول التالي مقترح لجدول زمني للمراحل المتضمنة لاستحداث برنامج جديد وتطويره :
- الجدول رقم 01 : الجدول الزمني المقترح لاستحداث برنامج جديد

الزمن المقترح للإنجاز	النشاط المقترح
2 شهرين	- تعبئة نموذج برنامج مقترح ورفع عن طريق مجلس القسم الى اللجنة العليا على مستوى القسم ثم مجلس العلمي للكلية .
1 شهر	- الحصول على موافقة مجلس الجامعة
1 شهر	- تشكيل فريق عمل من قبل البرنامج مهمته وضع البرنامج وترشيح منسق للبرنامج
4 اشهر	- تحديد الرسالة والأهداف اجراء مسح شامل لبرامج مماثلة من جامعات وبرامج متميزة محليا وإقليميا وعالميا . الاطلاع على معايير هيئات الاعتماد الأكاديمية المختصة بالبرنامج واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي . - اعداد المسودة الأولى لمحتوى البرنامج
2 شهرين	- ارسال المسودة الأولى من مواصفات البرنامج لجهات استشارية مختصة لتقييمها على مستوى الوزارة .

1 شهر	- توصيف البرنامج والمقرارات في ضوء التوصيات ونتائج التقييم واستطلاعات الرأي والمقارنة مع البرامج المناظرة .
1 شهر	- تحديد المصادر الداعمة للبرنامج والحصول على الموافقات الرسمية اللازمة للبدء بتطبيق البرامج .
1 شهر	- الإعلان عن البرنامج وجاهزيته لاستقبال الطالبات وبدء إجراءات القبول والتسجيل في حالة كون البرنامج مستحدثا .
1 شهر بالتزامن مع الخطوة السابقة	- تشكيل لجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد البرنامج ورفعته للجنة الجودة في الكلية بالجامعة.
2 شهرين	- تقوم لجنة الجودة في الكلية بغرض وتحديد يوم للإعلان عن بدء البرنامج المطور والمستحدث .
3 اشهر	- العمل على التوصيات الموجهة من لجنة مناقشة البرنامج
1 شهر	- رفع الترشيحات بالمراجعين الخارجيين لوالة التطور والجودة
2 شهرين	- انهاء التعديلات الموصى بها من قبل لجنة المناقشة

المصدر : تقويم البرنامج وتطويرة ، عمادة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، ص 32 على الموقع :

www.pnu.edu.sa/arr/.../تقويم%20البرنامج%20وتطويرة.pdf

المحور الثالث: الجدوى من دراسة عوائد التعليم وفق البرامج التعليمية

ان التحدي الذي يواجه المجتمعات المتقدمة والنامية يتمثل في كيفية استخدام مواردها وإمكاناتها المتاحة بشكل أفضل لتحقيق أكبر عائد اجتماعي وشخصي ولعل التحدي الذي يواجه الدول النامية أكبر لما تعترض مجتمعاتها من مشكلات خطيرة وصعوبات عديدة بسبب ضعف مواردها المادية والبشرية وقلة إمكاناتها ولم لم تعد عملية حساب تكلفة المشاريع تكفي لاتخاذ القرارات الصحيحة أو الرشيدة في شأن تخصيص الموارد والاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة كان لابد من دراسة العوائد أو الفوائد التي سنحصل عليها من هذه المشاريع ومن أجل ذلك استخدمت طرق ونماذج اقتصادية أثبتت نجاحها في مجال دراسة جدوى المشاريع والتعرف إلى كفايتها الاقتصادية ومع ظهور نظرية رأس المال البشري وعلم اقتصاديات التعليم بدا عدد من الاقتصاديين باستخدام الأدوات الاقتصادية والوسائل نفسها المستخدمة في أي مشروع استثماري آخر لمعرفة إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي والقومي وقد استخدمت أساليب ومداخل متعددة من أجل حساب عوائد التعليم وتحليل مداخلاته ومخرجاته التي سوف نعرضها لاحقا .⁹

أولاً: تحديد عوائد (مردود) التعليم

إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي

هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي، أو بمعنى آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل حيث هناك العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع لبعض دول العالم وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة إيجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما حاولت بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :¹⁰

- عوائد استهلاكية وقتية وعوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله على سبيل المثال زيادة القدرة الإنتاجية لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والاطلاع المفيد كذلك عوائد فردية أو شخصية كزيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه.
- عوائد اجتماعية على سبيل المثال زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخل، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة.
- عوائد مالية كزيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق والعوائد الغير مالية مثل زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

ثانيا : أهم الأساليب والمداخل لحساب عوائد التعليم الاقتصادية

- 1 - مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم : يهتم هذا المدخل بتخطيط التعليم حسب الحاجات الثقافية والاجتماعية للسكان (الطلب الشعبي) وذلك بعد تشجيع الحكومات والافراد على التعليم ويتميز هذا المدخل بأنه يعكس صوت الجماهير إلا انه يخضع لاعتبارات سياسية وضغوط شعبية وناتج عن اقتناعات فلسفية .
- 2 - مدخل تخطيط القوى العاملة : يهتم هذا المدخل بكيفية تحديد حجم النظام التعليمي وإعادة المتعلمين فيه والمتخرجين منه وربط ذلك بمتطلبات الإنتاج والتنمية من اجل القضاء على فائض المعلمين والبطالة المهنية وسد حاجات البلد من الكفاءات البشرية والعمالة الماهرة . إلا ان هذين المدخلين لم يستطيعا تحقيق الهدف منهما وخاصة الأخير إذ لم يستطيع ان يقدم حلاً لمشكلة تخصيص الموارد المتعلقة بالتعليم ولقد كان أسلوبه غير منطقي لذلك فشل في حل المشكلات التي ارتبطت بالتعليم ونتجت عنه زيادة عدد الخريجين العاطلين عن العمل وأزمة تمويل التعليم في العالم عموماً وفي الدول النامية خصوصاً مما مهد الطريق أمام ظهور المدخل الثالث وهو مدخل التكلفة والعائد .
- 3 - مدخل التكلفة / العائد : اخذ هذا المدخل تسميات عديدة مثل تحليل معدل العائد تحليل سعر المنفعة تحليل فوائد أو منافع التعليم حساب مردودية التعليم ويفترض هذا المدخل الذي اظهر مرونة اكبر من مدخل التنبؤ أو تخطيط القوى العاملة ومدخل الطلب الاجتماعي على التعليم معرفة وحساب كافة التكاليف المرتبطة بالمرحلة التعليمية المطلوب عائدها ولكن استخدام أسلوب العائد والتكلفة في تحليل عوائد التعليم أثار عدداً من الاعتراضات كما هو الحال في تكلفة الفرصة الضائعة بحجة عدم مناسبة هذا الأسلوب لقياس التعليم لان له أهداف غي اقتصادية (فوائد خارجية) على مستوى الفرد والمجتمع وفيما يلي أهم الاعتراضات على النظرة الاستثمارية للتعليم:¹¹

- ان الدخول المكتسبة بسبب العليم فقط بين هي تتأثر بعوامل متعددة إضافة للتربية كالجنس إذ ان هناك فروق بين أجور الذكور والإناث الاجتماعية للأفراد المتعلمين مثل المعرفة الشخصية والعلاقات والمناصب والوساطة ومدة الولاء للسلطة الحاكمة والمهارات الشخصية والمواهب النظرية والممارسة إضافة الى عوامل أخرى مثل التمييز العنصري تمييز بين الريف والمدينة وبالتالي فقد ينخفض اثر التعليم أو التربية إلى 66 % أي ثلث الدخل يعود إلى آثار التعليم .

- هناك صعوبات منهجية وعملية في قياس العائد من التعليم مثل صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية وكذلك صعوبة قياس اثر التعليم وحده على إنتاجية العمل وعدم دقة استخدام الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاية والتأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم، وإهمال الآثار الثقافية والإيديولوجية للتعليم إضافة لتجاهل دور العلم والبحث العلمي ¹².

- ان فروق الكسب ليست فقط بسبب التعليم بل أيضا بسبب الذكاء والقابليات الأصلية والكفاءة الشخصية والطبقة الاجتماعية.

- الفرصة الضائعة تحسب بحسب من يماثلهم، ولكن قد لا يجدون عملا كما ان حذف أو إدخال التكلفة الضائعة في الدخل القومي يثير مشكلات كثيرة.

- يعتمد معدل العائد على ما يميز سوق العمل مثل عدم مرونة عنصر العمل وصعوبة انتقاله، تأثير النقابات والاتحادات المهنية وقدرتها على المساومة والاحتكار والقيود المفروضة على المهن.

خاتمة:

إن عملية التقييم للبرامج التعليمية تواجه جل اهتمامه نحو الآثار التي تنجم عن تنفيذها والموجهة لحل المشاكل العامة سواء البيداغوجية أو الإدارية أو الاجتماعية وتلبية مطالب المجتمع، إذ أن تقييم آثار البرامج التعليمية يمكن أن يقدم إجابات ومعلومات واقعية لمجموعة من الأسئلة حول إمكانية تحقيق البرنامج التعليمي أهدافه المنشودة وما مقدار كلفها ومنافعها كما ان عملية تقييم البرامج التعليمية تهتم بالآثار الفعلية التي تتجسد عن فعل البرامج التعليمية في الظروف الواقعية لحياة المتدربين أي معرفة ما الذي تريد أن تحققه المؤسسات التعليمية أو التربوية من تنفيذ البرامج التعليمية بمعنى ادق مقدارما تم تحقيقه فعلاً وقياس ذلك فإن على المقيم أو لجان التقييم أن تحدد التغيير الذي حدث حقاً في بيئة البرامج التعليمية والدراسية موضوع التقييم مع ابراز أماكن القصور أو الخلل إن وجد، ليقدم الحلول الممكنة آنياً من جهة، حينها ينبه المسؤولين لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع حصولها مرة أخرى في البرامج اللاحقة المستقبلية ..

ومهما تعددت البحوث العلمية التي تجري في الجامعات وتشعبت اتجاهاتها فيجب ان تكون مقيمة ومقيدة ببرامج تسعى لزيادة المعرفة والتي ينصب الاهتمام فيها على النتائج التي تعد استثمارا عمليا وهدفها المنتج الأفضل او الطريقة المثلى لصنع هذا المنتج، حيث ستبقى الجامعات تواجه نوعين من التحديات، تحديات داخلية، وأخرى خارجية، حيث المقصود بتلك التحديات الداخلية هي تلك التي تواجه التطوير الذاتي للمؤسسة، وتسببها عوامل

داخلية كامنّة في المؤسسة ذاتها، ومثل تلك التحديات، قدرة الجامعة على الاستيعاب المتزايد السريع في إعداد الطلبة الناجم عن زيادة عدد السكان وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع والتوازن بين الكم والكيف في العملية التعليمية وخلق التوازن بين برامج التعليم الجامعي والتدريس والبحث العلمي .

ان إهمال اندثار واهتلاك رأس المال البشري مع الزمن، بسبب التقادم الطبيعي أو الاهتلاك السريع الناجم عن الاستخدام الكثيف والمفرط . نعتقد ان الاعتراضات على عملية قياس العائد بالأدوات الاقتصادية، لا تعدوان تكون تحفظات أكثر منها اعتراضات على منهج القياس بعد ظهور المشكلات العديدة التي رافقت التوسع بالتعليم مع غياب الأبحاث والدراسات التي توجه الاستثمار في التعليم نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر، ويتفق الباحثون جميعا على ميزات طريقة تحليل التكلفة / العائد فهي طريقة اقتصادية لتقويم التعليم إذ أنها : غير متحيزة وتمكن من المقارنة بين الاستثمارات كافة والمفاضلة بين البدائل المختلفة وتكشف الخلل في الاستثمارات إضافة إلى قياس الطلب الفردي والكلّي وتقدير معدلات العائد الفردي والاجتماعي .

قائمة الموامش:

- 1- د . رجاء محمود أبوعلام، قياس وتقويم التحصيل الدراسي، الكويت، دار القلم 1987، ص 44
- 2- د . كوثر حسين كوجك، تقييم تعلم الطالب التجميعي والتكويني، المركز الدولي للترجمة والنشر بالقاهرة والإسكندرية، 1983 ص 76
- 3- اندرسون جيمس، صنع السياسات العامة ، ترجمة د. عامر الكبيسي، طبعة 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999 ص 30
- 4- د . صالح ذياب هندي وآخرون، تخطيط المنهج وتطويره، عمان، دار الفكر، 1989 ص 129
- 5- اندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، مرجع سابق، ص 40
- 6- اندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، مرجع سابق ، ص 72
- 7- تقويم البرنامج وتطويره، عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 27 على الموقع:
www.pnu.edu.sa/arr/.../تقويم20%البرنامج20%وتطويره.pdf
- 8- تقويم البرنامج وتطويره، مرجع سابق، ص 29 على الموقع:
www.pnu.edu.sa/arr/.../تقويم20%البرنامج20%وتطويره.pdf
- 9- فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، 2003، ص 89
- 10- فرجاني نادر، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، 1999، ص 33
- 11- محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، 1996، ص 207
- 12- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، الدار المصرية، القاهرة، 2003، ص 65 .